

الآثار السلبية والايجابية للعولمة الاقتصادية

ريال زوينة*

Résumé:

La mondialisation de l'économie a reconnu un aspect large. Durant les années précédentes, vue le grand changement de l'économie internationale, à travers les flux des capitaux, de la production, les services, ainsi que le développement technologique, gérés par les sociétés multinationales.....etc.

Ce qui a engendré un ensemble d'impacts économiques, considères d'une part positif comme par exemple la progression de l'importance du commerce internationale, comme facteur de croissance ; et d'autre part effet négatif tel que les crises financières des banques.

Durant les prochaines années d'autres effets seront révélés.

* أستاذة مساعدة قسم أ، جامعة امحمد بوقرة - بومرداس.

ملخص : مجموعة من الآثار الاقتصادية عرفت العولمة الاقتصادية انتشارا واسعا في السنوات الأخيرة نتيجة التغيرات الاقتصادية الدولية من حيث تدفقات رؤوس الأموال، الإنتاج والخدمات وكذا التطور التكنولوجي الذي تقوده الشركات متعددة الجنسيات... الخ. وقد أفرزت العولمة الاقتصادية مجموعة من الآثار الاقتصادية بعضها ايجابي مثل- تزايد أهمية التجارة الدولية كعامل محدد من عوامل النمو - كما خلفت بعض الآثار الاقتصادية السلبية مثل - مخاطر تعرض البنوك للأزمات- ولعل السنوات القادمة تكشف لنا عن آثار اقتصادية أخرى نتعرف عليها مستقبلا.

المقدمة

شهد عقد التسعينات من القرن العشرين وبشكل أكثر تحديدا العديد من التغيرات العالمية السريعة والمتلاحقة والعميقة في أثارها وتوجهاتها المستقبلية. فالاقتصاد العالمي تحول بالفعل إلى قرية صغيرة متنافسة الأطراف بفعل الثورة التكنولوجية والمعلوماتية. حيث أصبح هناك سوق واحد يوسع دائرة ومجال المنافسة لكل المتعاملين الدوليين وأصبح اللاعبون الفاعلون في السوق العالمية ليسوا فقط الدول والحكومات بل منظمات عالمية وشركات متعددة الجنسيات وتكتلات اقتصادية عملاقة.

وفقد نتج عن ذلك مفهوم جديد ألا وهو مفهوم العولمة الاقتصادية الذي لا يمكن استيعابه إلا في ضوء تلك التغيرات؛ وفي إطار تزايد الاعتماد الاقتصادي المتبادل. ففي ظل تعدد التعاريف، فالعولمة الاقتصادية لا تخرج عن كونها السمة الرئيسية التي يتسم بها النظام الاقتصادي العالمي الجديد الذي بدأ يتشكل في العقد الأخير من القرن العشرين، القائم على تزايد درجة الاعتماد المتبادل بفعل اتفاقيات تحرير التجارة العالمية والتحول لآليات السوق وتعميق الثورة التكنولوجية والمعلوماتية التي حولت العالم إلى قرية عالمية متنافسة الأطراف تختفي، فيها الحدود السياسية للدول القومية. ويتفق في إطارها الفاعلون الرئيسيون من دول وتكتلات اقتصادية ومنظمات دولية وشركات متعددة الجنسيات على قواعد للسلوك لخلق أنماط جديدة من التقسيم العمل الدولي وتكوين أشكال جديدة للعلاقات الاقتصادية العالمية بين الأطراف الرئيسية المكونة له والذي يعتبر في هذه الحالة الوحدة الاقتصادية الأساسية بكل ما فيها من متناقضات.

حيث تنقسم العولمة الاقتصادية إلى نوعين أساسيين من العولمة وهما عولمة الإنتاج والعولمة المالية. ولعل من أهم الخصائص المميزة لهذه العولمة الاقتصادية ما يلي:

- تعاظم دور الشركات متعددة الجنسيات؛
- وجود أنماط جديدة من تقسيم العمل الدولي؛
- تزايد الاتجاه نحو الاعتماد الاقتصادي المتبادل؛

طرح الإشكالية:

تتمثل إشكالية الموضوع في سؤال أساسي وجوهري، وهو: ما هي الآثار التي نتجت عن العولمة الاقتصادية في المجال الاقتصادي؟
للإجابة على الإشكالية المطروحة سوف نتطرق في هذا المقال إلى محورين أساسيين هما :

المحور الأول: الآثار الإيجابية للعولمة في المجال الاقتصادي.

المحور الثاني: الآثار السلبية للعولمة في المجال الاقتصادي.

المحور الأول : الآثار الإيجابية للعولمة في المجال الاقتصادي:

لقد تعددت الآثار الإيجابية بتعدد الكتابات الاقتصادية التي تناولت هذا الموضوع، ولهذا فلا يمكن ذكر كل الآثار الإيجابية، إذ يمكن ذكر بعض إيجابيات (مزايا) العولمة الاقتصادية.

- التأثير الإيجابي بصفة عامة على النمو الاقتصادي العالمي، وهو ما حصل على امتداد العقدين الأخيرين، إذ لعب تحرير كل من التجارة العالمية وحركة رؤوس الأموال الدولية دورا محركا للنمو الاقتصادي على المستوى العالمي وبصفة خاصة في كل من البلدان الرأسمالية المصنعة والبلدان الصاعدة⁽¹⁾.

- يمكن للعولمة الاقتصادية تحقيق التخصيص الأمثل للادخار العالمي إذ أن حرية انتقال رؤوس الأموال بسرعة وبأقل كلفة نتيجة ثورة المعلومات والاتصالات، من شأنها أن تزيد من احتدام المنافسة بين المؤسسات والأسواق المالية، وتجعل الادخار ينتقل من البلدان التي تتوفر على فائض منه، ومن حيث عائدته قليل إلى البلدان التي تفتقر إليه والتي تتوفر على

فرص استثمار وتوظيفات ذات عائد مالي أكبر⁽²⁾. لكن مبدئياً يبقى كل هذا مرهون بتوفر شروط أخرى، تتمثل في ضرورة توفر مناخ استثماري جذاب وهو ليس بالأمر السهل تحقيقه كما يتضح من حالة أغلبية البلدان النامية، التي لم تتمكن من جلب الاستثمار المباشر الأجنبي رغم كل ما تقدمه من تسهيلات.

- من شأن تحرير المبادلات التجارية وحركة رؤوس الأموال؛ خاصة إذا كانت هذه الأخيرة في شكل استثمارات أجنبية مباشرة أن تساعد على نقل المعرفة الإنتاجية (*le savoir faire*) والتكنولوجيا إلى البلدان المضيفة لها، كما من شأنها أن تعود بالفائدة على المستهلك نتيجة ما تؤدي إليه المنافسة من تحسين في النوعية وانخفاض في الأسعار.

يشترط لتحقيق هذه النتائج أن يترقى العمال من الوظائف الأقل إنتاجية إلى وظائف أعلى إنتاجية الشيء الذي لم يتحقق إلا في عدد قليل من البلدان النامية، وهي البلدان التي نجحت في الاندماج في الاقتصاد العالمي⁽³⁾.

- هناك توجه منذ التسعينات من القرن العشرين نحو قيام التجمعات الاندماجية الإقليمية في أوروبا وآسيا وأمريكا اللاتينية وغيرها لجني الفوائد الاقتصادية الناجمة عن إزالة العوائق أمام التبادلات التجارية بين دول كل إقليم، وزيادة نموها الاقتصادي وكذلك تعزيز حيويتها الاقتصادية⁽⁴⁾.

- يعتبر البنك العالمي أن زيادة تكامل الدول النامية في الاقتصاد العالمي ربما يمثل أهم فرصة لزيادة الرفاهية لكل من الدول النامية والمتقدمة في الأجل الطويل. أما صندوق النقد الدولي فهو يطرح مزايا عديدة للعولمة

وهو يعتبر تلك المزايا تشبه إلى حد كبير مزايا التخصص وتوسيع نطاق الأسواق عن طريق التجارة، بالإضافة إلى إمكانية زيادة تعبئة المدخرات المالية وزيادة المنافسة بين الشركات (5).

- هناك توقعات عن آثار العولمة بصفة عامة، تتمثل في أن زيادة الاعتماد الاقتصادي المتبادل يترتب عنه، زيادة الإنتاجية، وتقديم مستويات معيشية أفضل (6).

- تنامي الاتجاه نحو التخصص وتقسيم العمل على المستوى العالمي في ظل عولمة الإنتاج حيث يرى دعاة العولمة أن إزالة القيود الإقليمية وتحرير التجارة والسماح بحرية انتقال رؤوس الأموال والسلع والمواد الخام والأفراد يهيئ لزيادة كفاءة إدارة الموارد على المستوى العالمي من خلال الاستفادة من مزايا التخصص وتقسيم العمل (7).

- تخلق العولمة الاقتصادية حرية التجارة والمال والاستثمار، وخدمات الإنتاج، وفتح الأسواق والمنافسة الحرة بين الدول الصناعية، إذ ترمي مصالح الدول الكبرى للقضاء على المنشآت الصغيرة التقليدية، وكذلك الصناعات الناشئة في الدول النامية، وأن التنافس بين الدول الصناعية الكبرى يسجل لمصلحة الدول النامية، لأنها سوق لتصريف هذه المنتجات. ويعتقد أصحاب هذا الرأي أن التنافس بين الدول الكبرى يوفر البضاعة الأقل سعرا ويفتح الأسواق العالمية لتقبل اليد العاملة العربية وبالتالي تفيد الدول العربية من هذا التنافس (8).

- النزعة الحالية هي نحو التكتلات الاقتصادية التي يمكن أن تساعد على فتح الأسواق، واجتذاب الاستثمار لتطوير تلك الأسواق تقنيا، إذ دلت تجارب المجموعات الإقليمية الأخرى "كالسواق الأوروبية المشتركة" على فاعلية التعاون الاقتصادي في التصدي للتحديات، والإفادة من الفرص التي تقدمها عملية حرية التجارة العالمية، وخاصة في مجال التبادل التجاري بينها.

ومن المؤكد أن العولمة ستدفع الدول العربية إلى الإفادة من التجارب العالمية في التكتلات الدولية وتعمل على تقوية وتنشيط جامعة الدول العربية بما يتلاءم مع التطورات الجديدة في العالم⁽⁹⁾.

- تسهم العولمة الاقتصادية في تعزيز القدرات التكنولوجية وتطويرها من خلال التطورات التقنية، وبالذات المتقدمة منها عالية المستوى التي رافقت تحققها، والتي تتم بشكل واسع ومتزايد ومتسارع، وبالذات في الدول المتقدمة، والتي تتوسع في استخدامها من خلال عولمة الاستثمار الذي يتم عن طريق شركاتها العملاقة (الشركات متعددة الجنسيات) والذي يضمن استخدام التقنيات المتقدمة عالمية المستوى هذه على النطاق العالمي والذي يمكن أن يؤدي إلى تعزيز القدرة التكنولوجية وتطوير بعض جوانبها في الدول الأقل تقدما⁽¹⁰⁾.

- تؤدي العولمة الاقتصادية ومن خلال ما يرافق تحققها من سياسات وإجراءات إلى إزالة القيود والإجراءات والعوائق التي تفرضها الدول المتقدمة على حركة عناصر الإنتاج وبالذات رؤوس الأموال بعولمة الاستثمار والتمويل وحرية انتقال السلع والخدمات بعولمة التجارة، وبالشكل

الذي يمكن أن يحفز على التوسع في القيام بالعديد من النشاطات الاقتصادية، وخصوصا في الدول الأقل تقدما (11).

- زيادة حجم التجارة الدولية بسبب تحرير هذه التجارة وإلغاء الحواجز وإزالة العوائق التي تعترض تدفق السلع والخدمات بين الدول، وتشير تقديرات المنظمة العالمية للتجارة في هذا الصدد إلى إن التطبيق الكامل لاتفاقيات الغات بحلول عام 2005 سيؤدي إلى زيادة حجم التجارة العالمية بمبلغ 500 مليار دولار أمريكي سنويا وهي تزيد عن 13 تريليون دولار. وفي هذا السياق تؤدي العولمة إلى زيادة الصادرات البترولية ومنتجات المصانع القائمة بسبب تزايد النمو الاقتصادي والتزام الدول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة بتطبيق مفاهيم تحرير التجارة في السلع ولاسيما بالنسبة لصناعة مشتقات البترول والصناعات البتروكيمياوية والمنتجات المعدنية الأساسية كثيفة الطاقة (12).

- فتح فرص أكبر للاستثمار واجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية للدول النامية للاستثمار المباشر، حيث بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المتجهة إلى الاقتصاديات النامية سنة 2009 إلى مستوى 478 مليار دولار بعد أن كانت سنة 2008 تقدر 630 مليار دولار (13). ويرجع ذلك إلى حدوث الأزمة المالية العالمية (أزمة الرهن العقاري لسنة 2008 بالولايات المتحدة الأمريكية).

والجدول الموالي يوضح تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

الجدول رقم 01: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حسب المنطقة في الفترة 2007-2009. (بالمليارات الدولارات)

المنطقة	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفقة إلى الداخل			تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفقة إلى الخارج		
	2009	2008	2007	2009	2008	2007
العالم	1114	1771	2100	1101	1929	2268
الاقتصادات المتقدمة	566	1018	1444	821	1572	1924
الاقتصادات النامية	478	630	565	229	296	292
إفريقيا	59	72	63	5	10	11
أمريكا اللاتينية و الكاريبي	117	183	164	47	82	56
غربي آسيا	68	90	78	23	38	47
جنوبي آسيا وشرقي وجنوب شرقي آسيا	233	282	259	153	166	178

المصدر: الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي لعام 2010، بالتصرف، ص10.

يتجه الاستثمار الأجنبي المباشر إلى عدة قطاعات وفي مقدمتها قطاع الغاز وإلى صناعة المشتقات البترولية والصناعات البتروكيمياوية بالإضافة إلى الخدمات مثل البنوك والسياحة والنقل والخدمات الصحية وذلك عن طريق الشركات متعددة الجنسيات.

- رفع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي وزيادة فرص النمو الاقتصادي على مستوى الاقتصادات الوطنية بسبب ارتفاع الطلب على مختلف أنواع السلع والخدمات بعد إلغاء القيود المفروضة على تدفقاتها وزيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة حيث يتوقع الأونكتاد أن تصل

التدفقات العالمية الداخلة من هذا الاستثمار إلى أكثر من 2,1 تريليون دولار في عام 2010 ثم ترتفع إلى 3,1 - 5,1 تريليون دولار في عام 2011، وتصل إلى 6,1 - 2 تريليون دولار في عام 2012⁽¹⁴⁾، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع الطلب على مصادر الطاقة ومنها البترول في الأسواق العالمية.

- توسيع الاستفادة من المزايا النسبية التي تتمتع بها الكثير من الدول النامية في العديد من السلع والخدمات كالمنتجات الزراعية والملابس والمنسوجات عموماً والمشتقات البترولية والمنتجات البتروكيمياوية والمنتجات الكثيفة الاستخدام للطاقة⁽¹⁵⁾.

- تسريع تنفيذ توجهات الخصخصة وتوسيع مشاركة القطاع الخاص في بعض الأنشطة الاقتصادية المقتصرة حالياً على القطاع الحكومي⁽¹⁶⁾.

2- المحور الثاني: الآثار السلبية للعولمة في المجال الاقتصادي:

أبرزت العديد من الكتابات عدداً من الآثار السلبية للعولمة الاقتصادية يتمثل أهمها في:

- اتجاه معدل التبادل التجاري الدولي لصالح الدول المتقدمة على حساب الدول النامية: فقد لوحظ مع تطبيقات العولمة الاقتصادية أن اتجاه معدل نمو التبادل التجاري الدولي كان لصالح الدول المتقدمة الصناعية على حساب الدول النامية حيث تسيطر البلدان المتقدمة الصناعية على إنتاج 80% من إجمالي الناتج المحلي على مستوى العالم، وهي التي لا تمثل سوى 15% من عدد سكان العالم⁽¹⁷⁾. ويرجع ذلك إلى :

- تعاني الدول النامية من انخفاض قدراتها التنافسية في الكثير من السلع وعدم مطابقتها للمواصفات العالمية الخاصة بالجودة والاشتراطات البيئية التي بدأت تفرضها الدول المتقدمة؛
- أن مسألة فتح الأسواق التي اتفق عليها في جولة أوروغواي 1994 لم تتم بالصورة التي كانت منتظرة بل أخذت الدول المتقدمة تضع العراقيل أمام صادرات الدول النامية واستغلت قدرتها وخبرتها في استخدام الإجراءات الوقائية وقضايا الإغراق والدعم بصورة أثرت سلبا على صادرات الدول النامية؛
- تركيز الدول النامية على تصدير المواد الخام ذات الأسعار الزهيدة ثم استيراد المنتجات تامة الصنع ذات الأسعار المرتفعة، وبالتالي فإن صادرات الدول النامية تنطوي على قيمة مضافة مرتفعة وهو ما يعمق اتجاه معدل التبادل التجاري لصالح الدول المتقدمة على حسب الدول النامية.
- تفاقم مشكلة البطالة في البلدان النامية نتيجة الميل المطرد لاتساع نطاق العولمة: فقد لوحظ في الكثير من البلدان النامية أن هناك علاقة ارتباط قوية بين تزايد الاتجاه للعولمة الاقتصادية وتفاقم مشكلة البطالة وخاصة مع برامج التنسيق والإصلاح الهيكلي ومع إطلاق قوى وآليات السوق بالإضافة إلى ضعف النقابات العمالية⁽¹⁸⁾.
- المخاطر الناجمة عن التقلبات الفجائية لرأس المال: إن تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى الدول النامية كان في ثلاث صور، يختلف النصيب النسبي لكل منها وهي على النحو التالي⁽¹⁹⁾:

- قروض من البنوك التجارية ونسبتها 10% من إجمالي انسياب رؤوس الأموال الأجنبية الخاصة؛
- استثمارات الحافظة المالية ونسبتها 35 % من إجمالي رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة؛
- استثمارات أجنبية مباشرة ونسبتها 50% من إجمالي رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة.

وبتحليل حركة انسياب الاستثمارات الأجنبية للدول النامية يتضح أن الاستثمارات الأجنبية في الحافظة المالية تتسم بالحركة السريعة والمفاجئة، حيث تتأثر بالتوقعات والمعلومات التي تتوافر للمتعاملين وحالاتهم النفسية في الوقت الذي يتم بيع هذه الاستثمارات بسهولة في الأسواق المالية، مما يؤثر في اقتصاد الدولة التي يستثمر فيها هذه الأموال ويزيد من عدم استقرار الاقتصاد الكلي لهذه الدولة. حيث أن المستويات القياسية التي ما فتئت تبلغها كميات رؤوس الأموال المندفقة⁽²⁰⁾، (حيث بلغ مقدار عمليات الصرف في نهاية التسعينيات حوالي 1500 مليار دولار يوميا، علما بأن حوالي 80% منها تقوم بعملياتي الذهاب والإياب خلال أقل من أسبوع بل خلال نفس اليوم بالنسبة لجزء هام منها).

- مخاطر التعرض للمضاربة المدمرة: لقد جاءت سياسة التحرير المالي والعالمي لتسهيل المضاربات، حيث تم إلغاء القيود على تداولات العملات الأجنبية بهدف رفع كفاءة استخدامها ولكن الذي حدث أن هذه العملات أصبحت تتحرك بسرعة من خلال شبكات الربط الالكترونية بحثا عن فرص المضاربات للحصول على الأرباح الضخمة، وقد أدى إلى دخول

الشركات الصناعية الكبرى في هذا المجال نظرا لأن أرباحها من المضاربات تفوق أرباح إنتاجها الحقيقي، وقد أدت هذه المضاربات إلى خسائر على العملة تتحملها في النهاية البنوك المركزية المصدرة لهذه العملات، وذلك مع ارتفاع الأسعار. وتشير دراسة أعدها العاملون في إدارة الأبحاث بصندوق النقد الدولي⁽²¹⁾ إلى أن الاندماج السريع والمستمر لبلدان الأسواق الصاعدة في أسواق المال العالمية في التسعينيات من القرن الماضي كان مصحوبا بالعديد من أزمات العملة. وقد أكدت الأزمات المعاصرة الصلة الوثيقة بينها وبين العولمة المالية، وأوضح نموذجين يوضحان التأثير الضار لهجمات المضاربين هما أزمة المكسيك عام 1995 وتايلاند عام 1997.

- مخاطر تعرض البنوك للأزمات: إن من أهم مخاطر العولمة المالية هي تلك الأزمات التي قد يتعرض لها الجهاز المصرفي سواء خلال عملية التحرير المالي المحلي والدولي أو بعد إتمام هذه العملية، ذلك لأنه في ظل العولمة المالية تزداد درجة اندماج وتكامل الجهاز المصرفي للدولة مع الأسواق المالية العالمية، وهذا يؤدي إلى أن أي مصاعب تواجه جهازاً مصرفياً في دولة ما يؤثر على سائر القطاعات المصرفية في الدول الأخرى، وتعد أزمة البنوك في المكسيك عام 1995 مثلاً نموذجياً عن هذا النوع من الأزمات⁽²²⁾.

يعرف العالم في الفترة الأخيرة أزمة مالية عالمية وهي أزمة القروض الرهنية المندلعة في الولايات المتحدة الأمريكية خلال سنة 2007، والتي أدت إلى تأزم الوضع الاقتصادي العالمي. وتعود جذور هذه الأزمة لخطط

الاحتياطي الفدرالي للولايات المتحدة الأمريكية سنة 2000، باعتماده سياسة نقدية تقوم على أساس القروض الرهينة⁽²⁴⁾ والشيء الذي ميز هذه السياسة هو إمكانية مشاركة الفرد الأمريكي ذي الدخل المنخفض في تمويل مشاريعه العقارية باللجوء إلى القروض هينة. رغم أن هذه السياسة عرفت نجاحا في البداية، لكن مع مرور الزمن وجدت الهيئات المالية بعض المشاكل التمويلية والخاصة بجودة المقترضين، مما أدى إلى تفاقم الأزمة فيما بعد.

وقد بدأت تظهر هذه الأزمة في بداية 2007، بعد انهيار صندوق استثمار البنك بيبير ستيرنس (Bear Stearns). تعتبر صناديق الاستثمار المرتبطة بصفة مباشرة بالأزمة المالية بمثابة صناديق سيادية ليست بالجديدة على الساحة المالية حيث إنشاء البعض منها إلى سنة 1953، ليتوالى ظهور صناديق أخرى في السبعينات من القرن العشرين إلى أن وصلت في منتصف 2008 إلى 53 صندوقاً⁽²⁵⁾.

وبفعل التعاملات الاقتصادية العالمية في ظل العولمة بين مختلف الدول خاصة المتقدمة منها، تحولت الأزمة المالية التي ظهرت في الولايات المتحدة الأمريكية إلى أزمة عالمية وبدا من خلال تدهور مؤشرات النمو وارتفاع مؤشرات البطالة في مختلف دول العالم.

- مخاطر هروب الأموال الوطنية للخارج : تكمن أهم مخاطر العولمة المالية في تدويل المدخرات الوطنية مما يؤدي إلى خروج المدخرات للاستثمار بالخارج، في الوقت الذي تحتاج في هذه الدول إلى هذه المدخرات للاستثمار بالداخل، وتكشف البيانات التاريخية المتاحة عن أن

هناك دولا تزيد فيها نسبة الأموال الوطنية الهاربة للخارج عن تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية بـ 10% مثل حالة فنزويلا في أوائل الثمانينات من القرن الماضي (26).

ورغم أن ظاهرة هروب الأموال الوطنية للخارج قديمة في البلاد النامية (27) إلا أن إجراءات التحرير المالي والمحلي والدولي، أسبغ عليها نوعا من المشروعية مع ما ينجم عنها من آثار سلبية على ميزان المدفوعات وقدرة الدولة على التراكم والاستثمار والتدفق الصافي لرؤوس الأموال الأجنبية.

- إضعاف السيادة الوطنية في مجال السياسة النقدية والمالية: فمن المتوقع إذا تمت العولمة بشكل كامل وتزايدت درجة اندماج وتكامل السوق المالي المحلي مع أسواق المال الخارجية، فمن المرجح أن تفقد الدولة سيادتها الوطنية في مجال السياسة النقدية والمالية (28). أي أن أسعار الصرف والفائدة تتحدد نتيجة لتفاعل دخول وخروج رؤوس الأموال واستثماراتها في نفس الدولة، كما تتجه الأموال المستثمرة في ظل الحرية المالية إلى الدول التي تنخفض فيها الضرائب. ولمواجهة ذلك تتجه الحكومات إلى منح مزايا ضريبية لرؤوس الأموال الأجنبية، مما يؤثر على الإيرادات السيادية للدولة ويرفع من عجز الموازنة العامة للدولة.

- تنمية النزعة الاستهلاكية : تؤثر العولمة على تشجيع النزعة الاستهلاكية، إذ نجده يستخدمون الأفراد أنواعا كثيرة من السيارات ووسائل الترفيه وغيرها من الإقبال على الأغذية المحفوظة الواردة من الدول

الخارجية وغيرها من المنتجات المستوردة، مما يؤثر على الصناعات المحلية، وقد يؤدي ذلك في النهاية إلى عدم القدرة على الاستغناء عن المنتجات المستوردة⁽²⁹⁾.

- تبعية الاقتصاد العربي لمشاكل الاقتصاد العالمي: تؤدي حرية التجارة العالمية إلى انتقال مقومات السيادة الاقتصادية من سلطة الدولة الوطنية إلى سلطة القرار الاقتصادي المعولم، الصادر عن الشركات المتعددة الجنسيات والمؤسسات الاقتصادية العالمية ومراكز الرأسمالية. وسيؤدي انتقال هذه المقومات إلى جملة أمور من أبرزها تفكك قاعدة الدول الوطنية وسقوط منطق الجغرافية الاقتصادية وسقوط منطق الحواجز الاقتصادية ومن ثمة سقوط الأمن الاقتصادي أمام الأمن الاقتصادي المعولم⁽³⁰⁾.

- تحد العولمة الاقتصادية، ومن خلال تحريرها للأسواق والإنتاج والاستثمار والتجارة والتمويل وغيرها، من تدخل الدولة في القيام بالنشاطات الاقتصادية وما يفرضه هذا من عدم اتخاذ الدولة لإجراءات وسياسات اقتصادية تقلص من حرية ممارسة الشركات لنشاطاتها كافة، بل لا يقتصر الأمر على ذلك بل يتعداه بحيث يتم في إطار العولمة تقديم الدعم والعون والمساعدة والحماية والحوافز لشركات الدول المتقدمة حتى تتجه للعمل في اقتصاديات الدول النامية⁽³¹⁾.

- أدت العولمة الاقتصادية إلى تراجع المنح والمعونات والمساعدات التي تقدمها الدول المتقدمة إلى الدول النامية، وتلك التي توفرها الهيئات والمؤسسات الدولية، وذلك التزاما من هذه الجهات بما تفرضه العولمة من

متطلبات تقضي بتقليل العون والدعم الذي يتم تقديمه إلى هذه الدول باعتباره يؤدي إلى الإخلال بآلية المنافسة التي ينبغي أن تتحقق بصورة حرة وثقائية وبدون تدخل فيها (32).

- تمر الأسواق المالية العالمية بأزمة، تعصف خصوصا بأسواق التمويل والانتماء العقاري في الولايات المتحدة؛ وترخي بثقلها على كل القطاعات وخصوصا القطاع المصرفي. تسببت هذه الأزمة في زيادة مخصصات الخسائر في موازنات البنوك الأمريكية خلال الأشهر الستة الأخيرة من العام 2008 بمقدار 60 بليون دولار، مما دفعها إلى الإسراع واللجوء إلى الحكومات العربية والآسيوية والبنوك العالمية المختلفة لرفع مستويات رأس المال. فقامت حكومة أبو ظبي بضخ أكثر من 5,7 بليون دولار في مجموعة سيتي غروب citi group وأكثر من 10 بلايين دولار من حكومة سنغافورة إلى شركتي (ميريل لينش وأتش اسي بي سي) وغيرهما من عمليات الإنقاذ المختلفة للبنوك الأمريكية (33).

- رفع أسعار مدخلات المنتجات الزراعية والغذائية بسبب ارتفاع تكلفة شرائها وتوريدها للالتزام بإلغاء الإعانات المقدمة لها تطبيقا لاتفاقات منظمة التجارة الدولية.

- تراجع حصيلة الدولة من الرسوم الجمركية بسبب خفض وإلغاء التعريفات الجمركية على المنتجات المستوردة، وهو ما سيكون له تأثير على الميزانية العامة وبالتالي القدرة على تمويل الإنفاق على التجهيزات الأساسية ومنها التجهيزات الأساسية الصناعية (34).

- عدم تكافؤ الأطراف المشتركة في مسيرة العولمة، فالشركات متعددة الجنسيات، مثلاً، والتي يزيد استغلالها لمقدرات وخيرات الأمم في ظل العولمة تابعة عادة للدول المتقدمة. هذه الشركات أغنى من معظم الدول في العالم النامي. ففي 2004 كانت إيرادات شركة جنرال موتورز الأمريكية للسيارات 4,191 مليار دولار، أكبر من إجمالي الناتج المحلي لأكثر من 148 دولة. وفي السنة المالية 2005 كانت إيرادات شركة وول مارت الأمريكية لتجارة التجزئة 2,285 مليار دولار، أكبر من إجمالي الناتج المحلي لدول إفريقيا جنوب الصحراء مجتمعة. وهذه الشركات ليست غنية فحسب ولكنها قوية من الناحية السياسية (35).

- رفع تكاليف إنتاج الصناعات المعتمدة على نقل التكنولوجيا الحديثة بسبب المبالغة في تطبيق أحكام حماية حقوق الملكية الفكرية TRIPS ومن ثم رفع أسعار الكثير من الآلات والمعدات المصنعة حديثاً في الدول المتقدمة صناعياً ولاسيما الصناعات الكيماوية والدوائية (36).

الخلاصة:

نظراً لما شهده العالم من تغيرات عديدة، سريعة وعالمية، أدت إلى تغيرات جذرية في المجال الاقتصادي والتكنولوجي والمعلوماتي... الخ، تولد عنها ظاهرة اقتصادية جديدة تعرف بالعولمة الاقتصادية التي تدعو إلى الحرية الاقتصادية والتي نتج عنها:

- تزايد الاتجاه نحو الاعتماد الاقتصادي المتبادل؛
- وجود أنماط جديدة من تقسيم العمل الدولي؛

- تعاضم دور الشركات متعددة الجنسيات؛
ونظر لتأثيراتها الكبيرة على المجال الاقتصادي سواء ايجابيا مثل 'وجود
أنماط جديدة من تقسيم العمل الدولي أو سلبيا مثل " مخاطر تعرض البنوك
للأزمات ومخاطر هروب الأموال الوطنية للخارج،
أدت إلى تبنيها من طرف الدول باعتبارها ايجابية دفعت بالأخرى إلى
زيادة تدخل الدولة باعتبار أن الظاهرة سلبية.

قائمة التهميش:

- (1) مسعود مجيطن، العولمة لاقتصادية وانعكاساتها على البلدان النامية، مجلة علوم
الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة الجزائر. العدد 18، 2008 ص 23.
- (2) J. Metais, Janus de la globalisation financière, problèmes économiques N° 2595
du 16 novembre 1998.
- (3) J. Stiglitz, la libéralisation a été programme par les pays riches et pour les pays
riches, le monde du 6 novembre 2001.
- (4) باسل رؤوف الخطيب، العولمة والنظام الاقتصادي الدولي، مركز الملك فيصل
للبحوث الدراسات الإسلامية، 2005، ص 95
- (5) د عمر صقر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، مركز دراسات وبحوث الدول
النامية، مصر 2003، ص 16
- (6) د عمر صقر، مرجع سابق، ص 17
- (7) د. عبد المنصف حسين رشوان، العولمة وآثارها رؤية تحليلية إضافية، مصر
2006، ص 85.
- (8) سهيل حسين الفتلاوي، العولمة وآثارها في الوطن العربي، دار الثقافة للنشر
والتوزيع، عمان الاردن، 2009، ص 139.
- (9) سهيل حسين الفتلاوي، مرجع سابق، ص 141.

- (10) د. فليح حسن خلف، العولمة الاقتصادية، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 373.
- (11) د. فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص 378.
- (12) د. نعيم إبراهيم الظاهر " إدارة العولمة وأنواعها " عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 98.
- (13) الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي 2010 "الاستثمار في اقتصاد منخفض الكربون"، الأمم المتحدة 2010، نيويورك جونيف، ص 10.
- (14) الأونكتاد، نفس المرجع، ص 01.
- (15) د. نعيم إبراهيم الظاهر، مرجع سابق، ص 99.
- (16) د. نعيم إبراهيم الظاهر، مرجع سابق، ص 99.
- (17) أنتوني فان أجميل "قرن الأسواق الناشئة"، مكتبة جديد، المملكة العربية السعودية، 2008، ص 39.
- (18) د. عمر صقر، مرجع سابق، ص 17.
- (19) د. عبد المطلب عبد الحميد، العولمة الاقتصادية ومنظماتها، شركاتها، تداعياتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص 238.
- (20) Andre or learn, l'essue de la crise actuelle est un teste pour l'efficacité du capitalisme patrimonial, SUPPLEMENT ECONOMIQUE, le monde du 03 septembre 2002.
- (21) Stancey Fisher, FMI reponses aux critiques et propositions problemes économiques, N) 25 95 du 16 decembre 1998, pp 28-30
- (22) ميشيل تودارو، التنمية الاقتصادية " تعريب د.محمود حسن حسني"، دار المريخ، العربية السعودية، 2006، 811.
- (23) الطبيب حمد النيل، العولمة واثارها الاقتصادية على المصارف- نظرة شمولية - مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا العدد3، ثلث، 2005 ص 9-14
- (24) T.Talrache, d'une crise olé Subprimes à d'une crise financière internationale " Auto Prise d'une grave crise planétaire " revue des réformes économiques et intégration en économie mondiale, N°5, ESC, Alger, 2008,P.9

(25) عبد المجيد قدي، الصناديق السيادية والأزمة المالية لراهنّة مؤتمر " الأزمة المالية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي " لبنان، مارس 2009، ص 1.

(26) عبد المطلب عبد المجيد، مرجع سابق، ص 238.

(27) ميشيل تودارو، مرجع سابق، ص 811.

(28) Gen Karl Jean. Conséquences politiques sécuritaires de la globalisation colloque international. Mondialisation et sécurité. Commission de défense national. Conseil de la Nation, Mai 2001

(29) د. سهيل حسين الفتلاوي، مرجع سابق، ص 154.

(30) خلدون حسن النقيب، واقع ومستقبل الأوضاع الإجتماعية في دول الخليج العربي مع إشارة خاصة إلى العولمة، مجلة المستقبل العربي، العدد (268) 2001 بيروت، ص 113.

(31) د. خليج حسن خلف، مرجع سابق ص 348.

(32) د. خليج حسن خلف، مرجع سابق ص 348.

(33) د. نعيم إبراهيم الظاهر، مرجع سابق، ص 103.

(34) د. نعيم إبراهيم الظاهر، مرجع سابق، ص 101.

(35) تأليف جوزيف إي ستيجليتز، ترجمة فايزة نعيم، أحمد منيب " كيف نجعل العولمة مثمرة "، الدار الدولية للإستثمارات الثقافية، القاهرة، مصر 2009، ص ص 205-206.

(36) د. نعيم إبراهيم الظاهر، مرجع سابق، ص 101.

المراجع:

- 1- د. عبد المطلب عبد المجيد، العولمة الاقتصادية (منظماتها شركاتها، تداعياتها) الدار الجامعية، الإسكندرية 2006.
- 2- د. عمر صقر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة. مركز دراسات وبحوث الدول النامية، مصر 2003.
- 3- ميشيل تودارو، التنمية الاقتصادية، تعريب : د. محمود حسن حسني، دار المريخ، العربية السعودية، 2006
- 4- الطيب حمد النيل، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا العدد 3، شلف، 2005.
- 5- عبد المجيد قدي، الصناديق السيادية والأزمة المالية الراهنة، مؤتمر "الأزمة المالية، كيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي"، لبنان، مارس 2009.
- 6- مسعود مجبونة، العولمة الاقتصادية وانعكاساتها على البلدان النامية، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة الجزائر، العدد 18 سنة 2008.
- 7- د. باسل رؤوف الخطيب، العولمة والنظام الاقتصادي الدولي، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية. السعودية 2005.
- 8- د. عبد المنصف حسين رشوان، " العولمة وآثارها (رؤية تحليلية إضافية)، مصر، 2006.
- 9- سهيل حسين الفتلاوي، العولمة وآثارها في الوطن العربي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2009.

10- د. فليح حسن خلف، العولمة الاقتصادية، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2010،

11- أنتوني فان أجنميل "قرن الأسواق الناشئة"، كيف تستولي سلالة جديدة من الشركات العالمية على العالم"، مكتبة جديد، المملكة العربية السعودية، 2008.

12- د. نعيم إبراهيم الظاهر "إدارة العولمة وأنواعها" عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.

13- الأونكتاد، تقرير الإستثمار العالمي 2010 "الإستثمار في إقتصاد منخفض الكربون"، الأمم المتحدة، نيويورك 2010.

14- تأليف جوزيف إي ستيجليتز، ترجمة فايزة نعيم، أحمد منيب " كيف نجعل العولمة مثمرة"، الدار الدولية للإستثمارات الثقافية، القاهرة، مصر 2009.

15- stanley fischer, FMI reponses aux critiques et propositions problème économiques, n° 2595 du 16 décembre 1998.

16- André orleon, l'issue de la crise actuelle est un teste pour l'efficacité du capitalisme patrimonial ,supplément économique ,le monde du 3 septembre 2002.

17- t-tarache ,d'une crise de subprimes à une crise financière internationale « AUTOPrisie d' une grave crise planétaire, revue des reformes économique et intégration en économie mondiale n° 5 Esc , Alger, 2008.

18- Gen karl jean ,conséquences politiques et sécuritaires de la globalisation colloque inter nationale ,mondialisation et sécurité , commission de la défense nationale ,conseil de la nation, mai 2002 .

19- j- metais ,janus de la globalisation financière, problèmes économiques n° 2595 du 16 novembre 1998.

20- j stiglitz ,la libéralisation a été programmé par les pays riches et pour les pays riches, le monde du 6 novembre 2001.